

Distr.: General
21 May 2007
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام



الدورة الأولى

تشكيلة بوروندي

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد لوفالد (النرويج)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى (تابع)

بناء السلام في بوروندي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records
Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

ملاحظة: صدرت هذه الوثيقة سابقاً تحت الرمز PBC/BUR/2006/SR.3، بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧؛ انظر PBC/1/INF/2.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى (تابع)

١ - الرئيس: قال إنه وفقاً للقرار الذي أُتخذ في الجلسة الأولى لتشكيلة بوروندي في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وعملاً بممارسة اللجنة في جلسات سابقة، وإذا لم يستمع إلى أي اعتراض، فإنه يعتبر أن اللجنة ترغب في أن تكون هذه الجلسة مفتوحة.

٢ - وقد تقرر ذلك.

بناء السلام في بوروندي (تابع) (PBC/2/BUR/CRP.2)

تحديد الثغرات

٣ - الرئيس: قال إن زيارته الأخيرة لبوروندي أكدت أهمية الاتصالات المباشرة مع الحكومة وأصحاب الشأن الآخرين على المستوى القطري وقد شجعه حرص الحكومة على العمل مع لجنة بناء السلام والمجتمع الدولي من أجل توطيد السلام، وبناء قدراتها، وتأمين التعافي الاقتصادي. وأثنى على بوروندي للتقدم الذي أحرزته والخطوات التي اتخذتها لتأمين السلام والاستقرار، بينما شدد على الحاجة إلى دعم الميزانية الخاصة بتلك الجهود من أجل تمكين الحكومة من الوفاء بالتزاماتها، وأضاف أنه التقى أثناء زيارته بالوزير النرويجي للتنمية الدولية الذي تعهد بدعم حكومته الكامل للسلام والتنمية في بوروندي وأعلن أن النرويج سوف تنشئ سفارة في بوجنورا بغية تيسير التعاون الثنائي.

٤ - وقال إن اللجنة سوف تستمع إلى بيان من السيد كامانا وزير الحكم السليم والتفتيش العام للإدارة المركزية والمحلية لبوروندي.

٥ - السيد كامانا (بوروندي): قال إن حكومته ترى أن الحكم السليم، والأمن، وتعزيز العدالة، ودعم حقوق الإنسان، وملكية الأراضي، ودعم الميزانية من الأولويات

الأساسية لبناء السلام، وقد أنشأت لجنة توجيهية لترجمة هذه الأولويات إلى مشاريع محدّدة. وتركز اللجنة التوجيهية على الحوار مع شركائها الوطنيين والدوليين، بما في ذلك عملية الأمم المتحدة في بوروندي، والمجتمع المدني، والبرلمان. وأضاف أنه لبناء الثقة العامة في مؤسسات الدولة، من الضروري تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بصورة فعّالة، وإجراء تحسينات سريعة في حالة حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون. وقال إن التصدي الفعال لهذه التحديات ولشواغل الجمهور يتطلب سرعة تعبئة الموارد من جانب الحكومة بدعم من شركائها.

٦ - ومن الأمور الأساسية لدعم الحكم السليم وتأمين السلام الدائم إيجاد ثقافة الحوار بين المواطنين والمؤسسات، تدعمها تدابير لمحاربة الفساد. وإذ تضع الحكومة هذه الأهداف في الاعتبار، فقد أصدرت قانوناً لمنع ومحاربة الفساد والجرائم المرتبطة به، ووافق البرلمان على مسودة تشريع يتعلق بإنشاء وحدة خاصة بمكافحة الفساد ومحكمة خاصة للنظر في قضايا الفساد. وتشارك الحكومة في الحوار الجاري مع شركائها الوطنيين، وخاصة وسائل الإعلام والأحزاب السياسية، بشأن طرق مكافحة الفساد، وعُقدت مؤتمرات وحلقات دراسية منتظمة حول هذا الموضوع. وبرغم هذه التطورات الإيجابية، فإنه يلزم اتخاذ تدابير ذات أثر سريع لمعالجة المشاكل القائمة من أجل ضمان ألاّ تتحوّل تطلعات السكان إلى إحباط يمكن أن يؤدي إلى تجدد الصراع.

٧ - وتتعترف الحكومة بالحاجة إلى المساعدة الخارجية لمواجهة التحديات الكثيرة التي ينطوي عليها الإصلاح وتعزيز قطاع الأمن، وترشيد قوات الدفاع الوطني وشرطة بوروندي الوطنية ودعم قدراتها الفنية، والجهود المبذولة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة. وقال إن التدخلات المقترحة لتعزيز العدالة

دعم بوروندي. وقد شجعت الحكومة أعضاء اللجنة على الأخذ بالمثل الذي قدمته النرويج وزيارة بوروندي.

١١ - واقتراح إنشاء لجنة توجيهية مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة لتكون هيئة التنسيق الرئيسية على المستوى السياسي وعلى مستوى صنع القرار، وتكون مسؤولة عن إعداد التدخلات المتوخاة والموافقة عليها وتنفيذها ومتابعتها. وسوف تعمل اللجنة التوجيهية على تشجيع الحوار فيما بين السلطات الإدارية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف والشركاء الثنائيين، وسوف تعمل بالتعاون الوثيق مع اللجنة الوطنية لتنسيق المعونة من أجل ضمان ترابط عمليات التدخل المتوخاة في إطار صندوق بناء السلام، والبرامج الطويلة الأجل التي وضعت ضمن الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر، وجميع البرامج الأخرى الممولة حالياً من جانب المجتمع الدولي. وسوف تكون هناك أمانة تقنية تتألف من خبراء من الحكومة والأمم المتحدة وتكون مسؤولة عن تقديم الدعم التقني للجنة لرصد تنفيذ وتقييم الخطط ذات الأولوية. وسوف يتم رصد تنفيذ التدابير ذات الأولوية بصورة منتظمة عن طريق اجتماعات دورية للجنة التوجيهية. وسوف تكون هناك أيضاً تقييمات منتظمة للتقدم المحرز تُستخدم كأساس لأي تعديلات ضرورية.

١٢ - ونظراً لأن احتياجات توظيف السلام في بوروندي أكبر من أن تمول عن طريق صندوق بناء السلام وحده، فإنه يطالب اللجنة بحشد الجهات المانحة وتعبئة الأموال لتمويل البرامج ضمن الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر. وأبلغ اللجنة في هذا الصدد بأنه من المقرر عقد اجتماع للشركاء في آذار/مارس ٢٠٠٧ ضمن الإطار الاستراتيجي للنمو الاقتصادي والحد من الفقر.

١٣ - السيد محمود (نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون بوروندي): قال في معرض إطلاع اللجنة على آخر

وسيادة القانون، بما في ذلك تمويل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وإصلاح النظام القضائي. ينبغي أن تبدأ على أحسن تقدير في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ومما لا شك فيه أن هذه التدخلات سوف يكون لها أثر مباشر عن طريق خفض الإفلات من العقوبة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، ووضع الأسس لنجاح برامج الإعمار والتنمية التي تخططها الحكومة.

٨ - وأضاف أن الضغوط الديمغرافية المتنامية الناتجة عن عودة اللاجئين بأعداد كبيرة خاصة من البلدان المجاورة، بالإضافة إلى نقص الأراضي، يمكن أن تشكل تهديداً للسلام والاستقرار في بوروندي إذا لم تُعالج قضايا ملكية الأراضي والقضايا المرتبطة بها وتُنظم بصورة ملائمة. ولمنع المنازعات حول الأراضي، فإن اللجنة الوطنية للأراضي والملكية التي أنشئت حديثاً تتطلب موارد مالية لتمكين الأشخاص المشردين من إصلاح أراضيهم أو إعادة توطينهم. ويمكن لهذه اللجنة بالتنسيق مع جميع الشركاء، أن تستهل التدخلات الضرورية من أجل تخفيف الضغوط على الأراضي الريفية.

٩ - وفيما يتعلق بدعم الميزانية، فإن أحد النتائج الرئيسية للعجز الخطير في الميزانية يتمثل في عدم انتظام دفع رواتب الموظفين المدنيين وأفراد قوة الدفاع الوطني وشرطة بوروندي الوطنية. وإذا استمر هذا الوضع فإن التأثير الاجتماعي الناتج يمكن أن يتدهور بسرعة ليصبح أزمة. وبينما تتفاوض الحكومة مع شركائها لتأمين الدعم اللازم للميزانية من أجل سد العجز، ينبغي للجنة أن تسهم بالأموال في أسرع وقت ممكن من أجل الإسراع بهذه العملية.

١٠ - وناشد اللجنة أن تساعد حكومته على ضمان عدم الرجوع في العملية الديمقراطية. وأعرب عن تقديره في هذا الصدد للمساهمات التي قدمتها اللجنة لهذه العملية، ووجه الشكر إلى الحكومة النرويجية على جهودها لتحديد طرق

هذه الجرائم. فقد عقد مراقبو حقوق الإنسان الوطنيون والدوليون والشركاء الدوليون عدة اجتماعات مع السلطات الحكومية على أعلى المستويات للإعراب عن قلقهم البالغ إزاء هذه القضايا. وقد أكدت الحكومة عدم تسامحها فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، وأعطت تأكيدات بأنها سوف تراعي الأصول القانونية في جميع القضايا، على الرغم من مظاهر الضعف في النظام القضائي الذي ورثته، وأنها ستجعل إجراءات المحاكمة في قضية المتآمرين السبعة علنية، وأنها ستسمح بزيارة الصحفيين المعتقلين. وقد وُقِّعت جزاءات قاسية على مئات الجنود والأفراد الآخرين الذين يرددون زياً مدنياً أو تم فصلهم بصورة فورية بعد التحقيقات التي أجريت حول انتهاكات حقوق الإنسان. وناشدت الحكومة المجتمع الدولي أن يتحلى بالصبر نظراً لقلة الموارد المتاحة لدى بوروندي، وحالات القصور الشديدة في قدرات هيكل الحكم، وعدم الثقة البالغة فيما بين أصحاب الشأن الوطنيين وأتباعهم. وما بقي من آثار الصراع. وفي هذا الصدد، أكدت الحكومة من جديد تصميمها على إدراج النوعية بحقوق الإنسان في برامج التدريب الخاصة بقوات الأمن، بما في ذلك حقوق المرأة والفتيات والفئات المعرضة الأخرى من السكان.

١٦ - ولا تزال الحالة الإنسانية في بوروندي تثير قلقاً بالغاً. فقد تفاقمّت المنازعات حول الأراضي بسبب زيادة معدل اللاجئين العائدين، كما أن حالة الجفاف الأخيرة، والأمطار الغزيرة المستمرة وما نتج عنها من انهيارات طينية زادت من حالات النقص الغذائي. وتبحث الأمم المتحدة والشركاء الآخرون، بالتنسيق مع الأطراف الفاعلة الوطنية ذات الصلة، كيفية معالجة هذه الحالة بصورة فعّالة من أجل الحد من الأثر السلبي المحتمل على جهود الحكومة لتوطيد السلام.

١٧ - وقد عملت الأمم المتحدة بصورة وثيقة مع الحكومة لتحديد مجالات الدعم التي تُعد حيوية لتوطيد السلام في

التطورات في بوروندي، إنه من المؤسف عدم حدوث أي تقدّم في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل الموقع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية. فقد رفضت قيادة قوات التحرير الوطنية العودة إلى بوروندي أو المشاركة في الآلية المشتركة للتحقق والرصد قبل أن تستجيب الحكومة لشروط معيّنة، من بينها الإفراج عن سجناء قوات التحرير الوطنية. وقد واصلت لجنة التيسير التابعة لجنوب أفريقيا جهودها لمساعدة الحكومة على حل هذه الصعوبات القائمة. وفي الوقت نفسه، وافق الاتحاد الأفريقي على إنشاء فرقة العمل الخاصة المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار؛ وسوف تدعم هذه الفرقة أيضاً عملية نزع السلاح وتسريح الفصائل المتحاربة وإعادة الإدماج. وفي حين أن عملية الأمم المتحدة في بوروندي لن تتمكن من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها في إطار اتفاق وقف إطلاق النار قبل توطين فصائلها العسكرية في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، فإن كتيبة جنوب أفريقيا سوف تشكّل جزءاً من فرقة العمل التابعة للاتحاد الأفريقي اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

١٤ - وقد واصلت الحكومة البوروندية جهودها لتشجيع الحوار السياسي مع جميع أصحاب الشأن كما اتخذت عدة خطوات رئيسية من أجل استقرار الاقتصاد وهيئة الظروف اللازمة لقيام المزيد من التعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

١٥ - وفي حين أن الإجراء الأخير باعتماد قانون لمكافحة الفساد واستعراض القانون الجنائي بهدف اتساقه مع المعايير الدولية يُعد من الأمور المشجّعة، فإن هذه التطورات الإيجابية قد توارت وراء جملة أمور من بينها بطء الإجراءات القضائية في قضية الأفراد السبعة المعتقلين على ذمة مؤامرة انقلابية مزعومة، واعتقال العديد من الصحفيين في الأسابيع الأخيرة، والقتل الوحشي لعدد من المدنيين في ولاية مويغا منذ بضعة أشهر، ولا سيما الإفلات من العقوبة الذي يحظى به مرتكبو

المدى القصير، على أساس رسم خرائط شاملة لمختلف المبادرات الجاري إعدادها أو تنفيذها من جانب الحكومة والمجتمع الدولي. وبناء على عملية رسم الخرائط، قدّمت الحكومة خطة بأولويات بناء السلام إلى صندوق بناء السلام، تتضمن عدداً من الملاحظات المفاهيمية مع تقديرات خاصة بالميزانية تهدف إلى معالجة بعض هذه الثغرات في عملية توطيد السلام.

١٨ - وفي حين تُعد حكومة بوروندي مسؤولة عن تنفيذ مختلف المهام الدقيقة لبناء السلام، فإنه لا يمكنها أن تفعل ذلك بصورة ناجحة دون دعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وقال إن أهداف وهيكل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي تستند إلى الدروس المستفادة من إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، وإلى استراتيجية مشتركة للعمل، تعبر عن برنامج إصلاح الأمم المتحدة.

١٩ - وسوف يسترشد الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي بجملة أمور من بينها الحاجة إلى ضمان تنفيذ جميع إجراءات الأمم المتحدة ضمن الإطار الوطني لتوطيد السلام، وخاصة ورقة استراتيجية الحد من الفقر، وخطة العمل المشتركة للأمم المتحدة لصالح بوروندي، وضرورة التصدي لأبعاد الصراع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالأمن باعتبارها برنامجاً واحداً. وسوف يوجه الدعم الذي يقدمه هذا المكتب أيضاً نحو تحقيق أثر فوري وملاموس خلال فترة عامين. ويجب أن تعمل أنشطة الأمم المتحدة على تسهيل نقل الخبرة الفنية والمعارف، وبذلك تسهم في بناء القدرات، وتركز على المجالات التي يمكن أن تضيف قيمة واضحة فيما يتعلق بالأطراف الفاعلة الأخرى، وبذلك تتجنب تفتيت جهود الأمم المتحدة بينما تعمق من نطاقها. وينبغي للأمم المتحدة أن تشارك في أنشطة بناء السلام فقط إذا كانت لديها الخبرة المتاحة والجاهزة التي يمكن استخدامها على الفور. ومن المهم أيضاً ضمان تكامل القضايا

٢٠ - ومن الأمور الحاسمة أن يتم الانتقال من الخطط إلى العمل وتأمين طرق ووسائل تقديم المساعدة الفورية والملموسة لشعب بوروندي. وأضاف أن الإسراع بصرف موارد من صندوق بناء السلام وتقديم دعم للميزانية من شأنه أن يساعد كثيراً في توطيد مظاهر التقدم في عملية بناء السلام والحد من خطر الانتكاسات.

٢١ - وفي حين أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم مساهمة كبيرة، فإن الأطراف الفاعلة الوطنية سوف تقوم بدور حاسم في مستقبل بناء السلام في بوروندي. وتُعد الإرادة السياسية لهذه الأطراف الفاعلة وقدرتها على تحمل مسؤوليتها في إيجاد بيئة ملائمة للسلام من الأمور الحاسمة.

٢٢ - وفضلاً عن هذا، يجب على لجنة بناء السلام أن تكفل أن تراعي شروطها للمشاركة مع بوروندي معبرة عن التعقيدات والديناميات التي تميز حالات ما بعد انتهاء الصراع، والتي سوف تتطلب نهجاً إزاء التفاعل مع الحكومة والأطراف الفاعلة الوطنية الأخرى يختلف عن النهج المستخدم في بناء السلام، أو حفظ السلام، أو السياقات الإنمائية التقليدية. وفي حين أنه ينبغي أن لا يتردد المجتمع الدولي في استعراض اهتمام السلطات المحلية إلى القضايا الهامة، فإنه ينبغي أن يشكل مشورته وتوصياته بطريقة مبدئية وبناءة تعبر عن المسؤولية المشتركة والمساءلة لجعل الانتقال من العنف إلى السلام من الأمور التي لا يمكن التراجع عنها.

أحيلت إدارة العقود الخاصة بتنفيذ الأنشطة التي تدخل ضمن المشروع إلى وكالة شبه خاصة، وهي الوكالة البوروندية لتنفيذ الأشغال العامة. وفي إطار المشروع، تم توليد نحو ٣,٨ يوم/عمل للعمال غير المهرة. وأسفرت أنشطة المشروع أيضاً عن تحسين فرص الوصول إلى البنية الأساسية البلدية، بما في ذلك إنشاء الطرق، والأسواق، والمساح، والمدارس الأميرية، والمراكز الصحية، ونظم الصرف بالمدن، ونظم الإمداد بالمياه، ومرافق الوقاية من فيضان الأنهار. وكانت الخبرة العملية للوكالة البوروندية لتنفيذ الأشغال العامة مشجعة للغاية. وكان مصرف التنمية الأفريقي، على سبيل المثال، يستخدم هذه الوكالة لتنفيذ مشروع خاص بإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. ويجري العمل أيضاً في عدة برامج وأنشطة أخرى. ولهذا فإن البنك الدولي على ثقة من أن باستطاعة بوروندي مواجهة تحدي سرعة تنفيذ الأنشطة المولدة للعمالة، وذلك بناءً على هذه الخبرة والفرص التي يوفرها صندوق بناء السلام.

٢٨ - وفيما يتعلق بالتعافي الاقتصادي - والاجتماعي المستمر، انتهت البعثة الأخيرة لصندوق النقد الدولي الخاصة بمرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو من مناقشتها بشأن البرنامج وسوف توصي باستكمال هذا الاستعراض. وتبشّر هذه الأنباء بالحفاظ على إطار مستقر للاقتصاد الكلي خلال عام ٢٠٠٧. غير أنه سوف يلزم دعم كافٍ وسريع للميزانية من المجتمع الدولي لكي يستمر عمل مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو. وإذا لم تُدفع الرواتب، أو إذا ارتفعت الأسعار بصورة حادة، فسوف يصبح الاستقرار الاقتصادي - السياسي العام معرضاً للخطر، وبذلك يتأخر الاستثمار وتوليد العمالة والنمو الاقتصادي. ولهذا فإن البنك الدولي يشجع اللجنة على حشد دعم الجهات المانحة لهذا المجال الحيوي.

٢٩ - ولا يزال أمام بوروندي تحدي الإسراع بخطى الإصلاحات الهيكلية لتحسين القواعد التي يقوم عليها النمو

٢٣ - وأعرب في ختام كلمته عن الأمل في أن تساعد الاجتماعات المخصصة لبلد بعينه التي تعقدها اللجنة على رسم طريق يوفق بين الحاجة إلى التقدم السريع والشراكة الصبورة والمستمرة والتي تتطلبها حالة ما بعد انتهاء الصراع.

٢٤ - الرئيس: قال إن ممثل البنك الدولي طلب أن يشارك في بحث هذا البند.

٢٥ - وبناءً على دعوة الرئيس، أخذ السيد سو (البنك الدولي) مكانه على مائدة اللجنة.

٢٦ - السيد سو (البنك الدولي): قال في معرض الإشارة إلى المجالات المواضيعية الثلاثة التي عرضها البنك الدولي أثناء اجتماع اللجنة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أنه بناءً على طلب وجهه رئيس جمهورية بوروندي إلى رئيس البنك الدولي، قام معهد البنك الدولي بمساعدة وزارة الحكم السليم والتفتيش العام لإدارة المركزية والمحلية بإجراء دراسة تشخيصية عن الحكم السليم في بوروندي. وتتضمن الدراسة، التي من المقرر أن تستكمل في الربع الثالث من عام ٢٠٠٧، استقصاءات عن قطاع من الموظفين المدنيين ووكلاء القطاع الخاص والأسر البوروندية والمنظمات غير الحكومية. وسوف تستخدم نتائج الدراسة كمساهمة في صياغة استراتيجية شاملة للحكم السليم.

٢٧ - وفي مجال توليد العمالة وإصلاح البنية الأساسية، قام البنك الدولي بصرف قرض أولي قدره ٤٠ مليون دولار من مشروع خاص بالأشغال العامة وتوليد العمالة. وفي أوائل عام ٢٠٠٦، قدّم منحة تمويل إضافية قدرها ٣٠ مليون دولار في سياق استراتيجيته لمساعدة بوروندي. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، تم بالفعل صرف ٥٧ في المائة من هذه المنحة أو تم الارتباط عليها بالكامل، ومن المتوقع صرف الجزء المتبقي بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. ونظراً لضعف المؤسسات الحكومية والحاجة إلى سرعة تنفيذ الأنشطة،

في آذار/مارس ٢٠٠٧ بغية العمل على تقوية التنسيق بين الجهات المانحة.

٣٢ - السيد فريبكي (بلجيكا): أشار إلى أنه تم في اجتماع تشرين الأول/أكتوبر تحديد أربعة مجالات يلزم فيها بذل جهود إضافية وهي: تحسين الحكم السليم، وتعزيز سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، وتأمين التنمية المجتمعية. وقد أكدت اللجنة أيضاً على أهمية الحوار السياسي بين السلطات البوروندية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام، وعلى ضرورة مواصلة الجهات المانحة دعمها لبوروندي أو زيادة هذا الدعم، وإيجاد ترابط فيما بين التدخلات الدولية. وقد عقدت بلجيكا، من جانبها، أول اجتماع ثنائي لها مع بوروندي منذ إنشاء حكومة منتخبة ديمقراطياً، وتعهدت بتقديم معونة كبيرة لبوروندي في الأعوام المقبلة. وقد أوصت اللجنة أيضاً حكومة بوروندي بأن تضع، بدعم من الأمم المتحدة، خططاً واستراتيجيات تهدف إلى سد الثغرات الحرجة في مجال بناء السلام، وطالبت بتحديد الأنشطة الجارية بالفعل. وأشارت بالجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة والأمم المتحدة في هذا الصدد.

٣٣ - وانتقل إلى عملية رسم الخرائط فأعرب عن ترحيبه لأن الوثيقة أشارت إلى ضرورة دعم إجراءات تشجيع ثقافة احترام القواعد الديمقراطية فيما بين الأحزاب السياسية وإجراءات محاربة الفساد. ولكن لم يظهر حتى الآن أي تأييد للجنة الوطنية المعنية بالأراضي والممتلكات، أو إعداد خطة وطنية لإصلاح قطاع الأمن العام، أو إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وكلها أمور حيوية. وفيما يتعلق بالحاجة إلى استراتيجية شاملة لإصلاح قطاع العدالة، ينبغي ملاحظة أن الحكومة قد وضعت سياسات خاصة بقطاع العدالة للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠. وأخيراً، هناك عدد من الثغرات التي تم تحديدها - وهي تشجيع القطاع الخاص

الاقتصادي المستمر. وبمساعدة من البنك وجهات مانحة أخرى، اعتمدت الحكومة مؤخراً خطة شاملة لإصلاح قطاع البن، وسوف تضع خططاً مماثلة لقطاعات الشاي والسكر والقطن. وسوف تُعقد في بوروندي في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ حلقة عمل وطنية تضم أصحاب الشأن الرئيسيين لمناقشة نتائج التحليل الجاري المشترك بين الحكومة والبنك الدولي بشأن مصادر النمو الاقتصادي لبوروندي وبناء التوافق حول الإجراءات ذات الأولوية. وسوف يكون لنتائج هذه العملية أثرها على تنفيذ الأقسام ذات الصلة من ورقة استراتيجية الحد من الفقر.

٣٠ - وعلى الجهة الاجتماعية، دخل المشروع الوطني للتنمية المجتمعية الذي يموله البنك مرحلة متقدمة، ويتوقع البنك أن يوافق مجلس إدارته على المنحة بحلول صيف عام ٢٠٠٧. ويُعد المشروع أداة رئيسية للمساهمة في استعادة رأس المال الاجتماعي وإيجاد عناصر أساسية لسياسات اللامركزية. كذلك فإن إعداد مشروع آخر للتعليم يموله البنك، وخاصة لدعم هدف الحكومة الخاص بتعميم التعليم، قد قطع مرحلة متقدمة. ومن المتوقع أن يوافق مجلس إدارة البنك على المنحة الخاصة بتمويله بحلول صيف ٢٠٠٧.

٣١ - وبحلول خريف ٢٠٠٧، سوف يستكمل إعداد جميع عمليات المساعدة التي خططها البنك لبوروندي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. ولهذا سوف يسعى البنك لإعداد استراتيجيته القادمة للمساعدة القطرية خلال عام ٢٠٠٧ للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وفي هذا السياق، يتطلع البنك إلى إجراء مشاورات مستفيضة مع طائفة واسعة من أصحاب الشأن، ومن بينهم أعضاء الحكومة والمجتمع المدني وجهات مانحة أخرى. وسوف تعتمد استراتيجية المساعدة القطرية على الأولويات التي حددتها الحكومة في ورقتها الخاصة باستراتيجية الحد من الفقر. وفضلاً عن هذا، سوف يضع البنك في اعتباره نتائج اجتماع لجنة بناء السلام في بوروندي

يُعد إصلاح النظام القضائي أولوية مطلقة كما أن عدم احترام سيادة القانون في قضايا معينة يثير قلقاً بالغاً. ويلزم بذل جهود في مثل هذه المجالات لمساعدة بوروندي على المضي في طريق بناء السلام بشجاعة.

٣٦ - الرئيس: طلب من ممثل بلجيكا توضيح تعليقاته عن القطاع الخاص، والبيئة، والموئل، وسوء التغذية. وقال إنه ليس من الواضح ما إذا كان يشير إلى ورقة استراتيجية الحد من الفقر الخاصة ببوروندي أو إلى تفويض لجنة بناء السلام ذاتها.

٣٧ - السيد فيريكي (بلجيكا): قال إنه رأى فقط أن هذه المجالات بحاجة إلى الاهتمام بها بصورة أوفى.

٣٨ - السيد أحمد (باكستان): قال إن عملية رسم الخرائط لم تتطرق إلى مسألة دعم الميزانية، مع أنه تم تحديد هذه المسألة في الاجتماع السابق على أنها من المجالات ذات الأولوية. وأضاف أنه يود أن يعرف ما إذا كانت خطة أولويات بناء السلام التي قدمت أخيراً تتضمن أي معلومات في هذا الصدد، وإذا كان الأمر كذلك، هل يمكن تقاسم هذه المعلومات مع اللجنة. وأعرب عن أمله أيضاً في أن تنعكس هذه المسألة في نتيجة الاجتماعين اللذين عُقدا اليوم.

٣٩ - السيد سو (البنك الدولي): قال إنه فيما يتعلق بعام ٢٠٠٦، أكدت البعثة الأخيرة لصندوق النقد الدولي إلى بوروندي أنه تم إلى حد كبير سد الثغرة في تمويل الميزانية. ولهذا فإن هذه المسألة لا تمثل مشكلة كبيرة وقد تمكنت الحكومة من جعل المصروفات ضمن حدود الأموال الباقية. وفضلاً عن هذا، خصص البنك الدولي دعماً للميزانية في حدود ٦٠ مليون دولار وهذا سوف يغطي نهاية عام ٢٠٠٦ وبداية عام ٢٠٠٧. وقد تم صرف الدفعة الأولى وقدرها ٣٥ مليون دولار في تشرين الثاني/نوفمبر. وسوف تستكمل الخطوات المطلوبة لصرف الدفعة الثانية وقدرها ٢٥ مليون دولار بحلول شباط/فبراير.

ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، وتحسين فرص الحصول على المسكن اللائق، وتشجيع التنمية العمرانية المنظمة - وهذه الثغرات ذات طبيعة عامة ويبدو أنها تتعلق ببرامج التنمية المعتادة أكثر مما تتعلق ببناء السلام.

٣٤ - وقال إن خطة أولويات بناء السلام التي قدمت أخيراً، رغم أهميتها، وضعت قبل أن تتضح التحديات الحرجة وتبدأ الجهود الجارية. ولذلك هناك خوف من ألا تتم مواجهة التحديات ذات الأولوية وأن تضل اللجنة طريقها إلى الهدف الرئيسي. وكان التصرف المنطقي هو أن يتم أولاً تحديد المخاطر الرئيسية والمجالات الرئيسية التي تتطلب تدخلاً دولياً والمجالات التي تمت تغطيتها بالفعل عن طريق آليات التمويل القائمة والجهات المانحة، ثم يتدخل صندوق بناء السلام بعد ذلك في المجالات التي لم تتم تغطيتها. ويلزم أيضاً إيجاد فاصل بين عمل الصندوق والعمل الاستراتيجي للجنة. وأضاف أن العلاقة بين عمل اللجنة والاجتماعات الدولية الأخرى بشأن بوروندي ينبغي تحديدها أيضاً بصورة أكثر وضوحاً، مثلاً عن طريق وضع جدول زمني استراتيجي للاجتماعات الرئيسية مثل اجتماع المائدة المستديرة في بوروندي في آذار/مارس ٢٠٠٧.

٣٥ - ويتضح من الأحداث التي وقعت في بوروندي منذ الاجتماع السابق أن بوروندي لا تزال ديمقراطية ناشئة تتطلب دعماً مستمراً من اللجنة. فلا تزال هناك تحديات في المجالات التي حددها الاجتماع السابق. وهناك على وجه التحديد حاجة إلى المزيد من المبادرات لتشجيع الحوار والثقة فيما بين مختلف أصحاب الشأن وإلى إرادة سياسية من كلا الجانبين، وإلى قدر أكبر من تنظيم وسائل الإعلام والتنظيم الذاتي؛ وإلى سرعة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل بين الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، وهي عملية تدعمها بلجيكا؛ وأن يتضمن البرنامج الوطني لترع السلاح السكان المدنيين أيضاً. وفضلاً عن هذا،

٤٠ - وأضاف أنه يدرك أن الاحتمالات بالنسبة لعام ٢٠٠٧ تبدو صعبة، حيث تبلغ ثغرة الميزانية حوالي ٦٠ مليون دولار. ولهذا يتجه البنك الدولي إلى دعم ميزانية عام ٢٠٠٧. ونظراً لأن صندوق النقد الدولي مسؤول عن بحث تمويل الميزانية بشكل عام، فإن ممثل الصندوق المقرر أن يتحدث في جلسة بعد الظهر، سوف يتناول هذه المسألة بمزيد من التفصيل.

٤١ - السيد كمانا (بوروندي): قال إن الأسباب التي دفعت بوروندي إلى طلب دعم الميزانية المذكورة في صفحة ٥٨ من خطة أولويات بناء السلام.

٤٢ - السيدة بيرس (المملكة المتحدة): قالت إن وجود نظام للعدالة يتسم بالفعالية والشفافية ويسهل الوصول إليه أمر ضروري لتوطيد سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، وهو دعامة أي اقتصاد يتجه نحو النمو وأحد الطرق لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأضافت أنها سوف تكون ممتنة لو أمكن لممثل بوروندي والجهات المانحة المؤسسية تقديم مزيد من التفاصيل عما يجري من عمل في هذا المجال، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز القدرات والتخطيط والإدارة. ومن المهم أيضاً وجود أكبر قدر ممكن من التعددية السياسية في المجتمع لضمان أكبر مشاركة ممكنة من جانب القطاعات المشروعة في الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وهذا أيضاً أمر ضروري لتعزيز الاستقرار في هذا البلد.

٤٣ - وفيما يتعلق بالمتابعة المحتملة، قالت إن وفدها سوف يكون ممتناً لو استطاع الرئيس أن يضع بسرعة خطة عمل للحكومة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع. وتساءلت عما إذا كان ممثل بوروندي يرى فائدة لذلك. وسوف يجد وفدها من المفيد إجراء تقييم للأخطار المحتملة التي تهدد الاستقرار - ويفضل ترتيب هذه الأخطار حسبما إذا كانت

٤٤ - وأخيراً، بينما رحّبت بطريقة إدارة الجلسة، مع تركيزها على الحوار والتفاعل، تساءلت عما إذا كان من الممكن حصول الأعضاء على الوثائق في موعد مبكر حتى يتمكنوا من المساهمة بصورة أكثر موضوعية.

٤٥ - الرئيس: قال إن ممثلة الاتحاد البرلماني الدولي طلبت المشاركة في بحث هذا البند.

٤٦ - وبناءً على دعوة الرئيس، أخذت السيدة فيليب (الاتحاد البرلماني الدولي) مكانها على مائدة اللجنة.

٤٧ - السيدة فيليب (الاتحاد البرلماني الدولي): أشارت إلى أن الاتحاد البرلماني اقترح في أول اجتماع مخصص لبلد بعينه بشأن بوروندي عدداً من التدابير الملموسة التي ينبغي اتخاذها - بدعم دولي وخاصة بدعم من لجنة بناء السلام - من أجل مساندة قيام برلمان بوصفه دعامة رئيسية للحكم السليم والحوار والمصالحة في هذا البلد. ويجري بالفعل تنفيذ القليل من هذه التدابير المقترحة، ومن بينها مبادرة للمساعدة على إيجاد ثقافة الحوار والتعاون فيما بين مختلف الفصائل السياسية داخل البرلمان؛ وهناك تدابير أخرى مثل وضع برنامج لتدريب النساء المنتخبات في البرلمان وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، سوف يبدأ تنفيذها قريباً بدعم مالي من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية؛ كما أن هناك تدابير أخرى تنتظر التمويل من الأمم المتحدة وخاصة من لجنة بناء السلام، وهي التدابير التي تتناول قضايا هامة بالنسبة لبناء سلام مستدام.

الاستراتيجية مجرد تجميع لمشاريع مختلفة تتطلب التمويل، بل تشير أيضاً إلى السياسات والمبادرات التي يلزم أن تضطلع بها الحكومة في مجالات رئيسية.

٥٠ - وقال إن وفده يتفق مع الأولويات الرئيسية التي حددها ممثل بوروندي وهي: الفساد، وإصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون، وتسوية المنازعات حول الأراضي. ويلزم أن تقوم اللجنة الآن بوضع خطة عن كيفية التصدي للتحديات الرئيسية في هذه المجالات، بما في ذلك متطلبات التمويل لكل مبادرة. وأضاف أنه لا يريد أن يجعل دعم الميزانية أحد عناصر جهود بناء السلام، على الرغم من أنه يدرك أنهما مترابطتان. فقد خصص البنك الدولي بالفعل دعماً للميزانية بمبلغ ٦٠ مليون دولار للعام القادم. وقال إن المجالات التي تبحثها اللجنة يمكن تحديدها بطريقة أسهل من دعم الميزانية، الذي يُعد أحد الفئات العامة للمساعدة، ولعله من الضروري أن يكون هناك توضيح دقيق لكيفية ارتباط دعم الميزانية بالأخطار التي يواجهها البلد حالياً. ومن الواضح أن هناك حاجة قوية إلى جهود بناء السلام في بوروندي. وعلى حين أن هناك تطورات تدعو إلى التفاؤل مثل اتفاق وقف إطلاق النار الشامل بين الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، هناك أيضاً قضايا داخلية تهدد الاستقرار على المدى الطويل مثل الانتهاكات الحالية لحقوق الإنسان، ونظام العدالة الذي يعمل بصورة هزيلة. وفي هذا الصدد يود أن يستمع وفده إلى آراء ممثل بوروندي فيما يتعلق بالموقف السياسي الداخلي، بما في ذلك اعتقال المتآمرين للقيام بالانقلاب المزعوم وتأجيل محاكمتهم.

٥١ - السيد كابرا (غينيا - بيساو): قال إن اللجنة والمجتمع الدولي ككل بحاجة إلى تقاسم الشواغل الرئيسية التي أبرزها ممثل بوروندي. فبدون إصلاح قضائي، سوف يتعذر إقرار سيادة القانون أو استعادة ثقة المواطنين في نظام العدالة، ناهيك عن توطيد هذا النظام. وينبغي أن توافق

٤٨ - وقد اجتمع ممثلو الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً مع رئيسي مجلسي البرلمان ليشرحوا لهما دور وولاية اللجنة وتشجيعهما على التفاعل بصورة مباشرة مع الحكومة واللجنة على حد سواء، لضمان حصول البرلمان على الاهتمام الكافي واتخاذ مكاناً لائقاً بين أولويات اللجنة. وفضلاً عن هذا، وأثناء بعثة أخيرة للاتحاد البرلماني الدولي إلى بوجنورا، عُقدت اجتماعات مع مختلف الزعماء السياسيين ونائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون بوروندي وممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الميدان. وقام الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً بتسهيل عقد أول اجتماع مباشر لقادة بوروندي البرلمانين مع رئيس اللجنة، بوصفه نائباً لرئيس اللجنة المسؤول عن بوروندي. ويتطلع الاتحاد البرلماني الدولي إلى العمل مع اللجنة لضمان تحقيق تطلعات شعب بوروندي، وضمان أن يصبح البرلمان هيئة تشريعية قوية وفعالة يمكنها القيام بدور دستوري بوصفه منتدى رئيسياً للمصالحة والحوار وتسوية الصراع.

٤٩ - السيد فابورج - أندرسين (الدانمرك): رحب بالبيان الذي ألقاه ممثل بوروندي، وخاصة إشارته إلى مبادرة الحكومة بإنشاء منتدى للتنسيق بدعم من الأمم المتحدة وبمشاركة جهات مانحة رئيسية على المستوى المحلي. وقال إنه من المهم النظر إلى الطريقة التي تتفاعل بها مختلف جهود بناء السلام مع الأطر الاستراتيجية القائمة في البلد، وضمان المواءمة الكاملة بين المبادرات. ويلزم أن تحدد اللجنة أي تدخلات لها الأولوية الرئيسية في الوقت الحاضر. ويوجد بالفعل عدد من الاستراتيجيات الوطنية، والمطلوب هو إيجاد استراتيجية محددة لبناء السلام في بوروندي. وينبغي أن تكون مثل هذه الاستراتيجية مملوكة بالكامل للحكومة البوروندية وينبغي أن تستفيد من مساهمات على المستوى القطري. وبمجرد إعداد الاستراتيجية المقترحة، فإنه يمكن بعد ذلك دراستها وتعزيزها من جانب اللجنة. وينبغي ألا تكون

القبض مؤخراً على عدة صحفيين، على سبيل المثال، أعلنت الحكومة بوضوح عدم تسامحها إزاء الانتهاكات والتزامها بمراجعة الأصول القانونية. وكانت هناك بطبيعة الحال أوجه قصور، وبينما توجد مطالب للمجتمع الدولي، فإنه يجب عليه أيضاً أن يكون صبوراً وأن يعترف بالتقدم الذي أحرزته بوروندي حتى الآن.

٥٥ - وقال إنه يتفق مع نائب الممثل الخاص للأمين العام على ضرورة تأكيد المبادئ مع اتخاذ نهج بناء. ومن المهم محاولة فهم تعقيدات الموقف في بوروندي ومساعدة الشعب البوروندي حتى لا يصاب بالإحباط. وأضاف أنه يتفق أيضاً مع ممثل بوروندي على أنه يجب محاربة الفساد. فالقوانين التي اعتمدت أخيراً في هذا الشأن سوف تكفل تحمل الحكومة لمسؤولية أكبر عن محاربة الفساد، والثراء غير المشروع، والإسراف المالي. وينبغي للجنة دعم الجهود التي تبذلها حكومة بوروندي. وقال إن قرار النرويج بإقامة تمثيل دبلوماسي في بوروندي ينبغي أن تقتدي به جميع الدول.

٥٦ - وقال في ختام كلمته أن الكثافة السكانية تُعد مشكلة خطيرة يلزم التصدي لها. وينبغي للجنة مساعدة بوروندي على التصدي للقضية الرئيسية الخاصة بإصلاح الأراضي وتأمين الأموال حتى يمكنها دفع تعويض عادل للسكان الذين اغتُصبت أراضيهم من جانب آخرين ومساعدة هؤلاء السكان. غير أنه ينبغي حل هذه القضية وفقاً للقانون. وبمساعدة بوروندي في هذا الصدد، سوف تعمل اللجنة أيضاً على توطيد السلام في هذا البلد.

٥٧ - السيد نشيميريماننا (بوروندي): تحدث بوصفه ممثلاً للمجتمع المدني فقال إنه إسهاماً في عملية تحديد أولويات بناء السلام في بوروندي، نظّمت منظمات المجتمع المدني البوروندي حلقة عمل تشاورية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وحضر هذه الحلقة ٨٣ شخصاً يمثلون ٧٠ منظمة

اللجنة أيضاً مع ممثل بوروندي على ضرورة تقديم مساهمة مالية لإصلاح قطاع الأمن. فهذا الجانب يغيب أحياناً عن اهتمام الجهات المانحة والشركاء في التنمية. ففي كثير من العواصم، لا يحظى دائماً مبدأ إصلاح قطاع الأمن لبلد ما بالاهتمام اللائق، لأنه يعتبر مسألة تتعلق بالسيادة الوطنية ينبغي على البلد المعني أن يتحمل مسؤوليتها بالكامل. غير أن السلام لا يمكن إقراره بمرسوم أو قانون. فهو بالأحرى عملية شاملة تتضمن كثيراً من الخطوات الصعبة. وإذا كانت اللجنة تريد حقاً مساعدة بوروندي على جعل سياسة الإدماج برنامجاً ضرورياً للمصالحة الوطنية، فإن إصلاح قطاع الأمن يُعد أمراً أساسياً.

٥٢ - وقال إنه لا يتفق مع ممثل الدانمرك بشأن مسألة دعم الميزانية. فخفض العجز في الميزانية وتقديم دعم لميزانية حكومة محتاجة يسهم بالفعل في تحقيق السلام وتعزيز العدالة الاجتماعية وضمان وجود ديمقراطية قائمة على السلام الاجتماعي. فعندما لا تدفع رواتب الموظفين المدنيين، يحدث اضطراب اجتماعي وهذا بدوره يهدد العملية السلمية. وفي هذا الصدد، تُعد مساهمة البنك الدولي، وإن كانت موضع ترحيب، غير كافية نظراً لأنها لا تغطي جميع الاحتياجات التي حددها ممثل بوروندي.

٥٣ - وأشاد برئيس اللجنة للزيارة التي قام بها إلى بوروندي. فمن الضروري للجنة أن ترى على الطبيعة ما يحدث في البلد وأن تقيم اتصالات مع السكان لكي تضمن سماع وفهم رسالتها الخاصة بالسلام والمصالحة الوطنية، وأن يعرف البورونديون أنهم ليسوا وحدهم.

٥٤ - وقال إن السلام ليس عملية تسير في خط مستقيم؛ فهي تشهد مظاهر للتقدم كما تشهد انتكاسات. والواقع أنه يلزم في بعض الأحوال اتخاذ خطوة إلى الوراء حتى يمكن التعرف بصورة أفضل على ما يلزم عمله. وفيما يتعلق بإلقاء

والحاربين السابقين، والسجناء السياسيين السابقين وتأهيلهم نفسياً عن طريق المراكز المجتمعية، وآليات لإدارة الصراع على مستوى المجتمع المحلي، وأنشطة لتشجيع التعايش السلمي فيما بين المجتمعات المحلية، وتقديم أموال ضخمة للمناطق الريفية والقطاع الخاص على شكل قروض للمشاريع الصغيرة ذات الأثر السريع؛ والتصدي للتحديات التي تواجه النساء والأطفال، خاصة عن طريق تنفيذ السياسات الجنسانية الوطنية التي اعتُمدت ولم تنفذ حتى الآن.

٦١ - والتزمت منظمات المجتمع المدني بالعمل مع الحكومة ومع وكالات الأمم المتحدة بشأن هذه الإجراءات المقترحة وخاصة عن طريق تقاسم خبراتها، وإعداد تقارير دورية للمتابعة، وتيسير مشاركة السكان في التنفيذ.

٦٢ - السيد وولف (جامايكا): قال إنه يجب توضيح جميع المسائل حتى يتسنى للجنة تقييم الموقف على الطبيعة بشكل صحيح. وأضاف أن المسائل التي يلزم التصدي لها تشمل الحد من المخاطر والتعافي الاقتصادي المستدام، والعائدات الفورية والمنظورة للسلام، والبطالة بين الشباب، ودعم الميزانية على وجه الخصوص. وقال إن وفده يتفق مع ممثلة المملكة المتحدة على أنه سوف يكون من المفيد وضع خطة عمل لأنها سوف تساعد على توفير معلومات لتلخيص الرئيس.

٦٣ - السيد ديروف (فرنسا): قال متسائلاً كيف يمكن للجنة أن تساعد حكومة بوروندي في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل مع حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية. وقال إنه يود أيضاً أن يعرف أي نوع من الدعم الخارجي تطلبه الحكومة وما إذا كان هذا الدعم يمكن توجيهه عن طريق اللجنة. وأخيراً، قال إنه سوف يرحّب بمزيد من المعلومات عن مسألة استحقاق الأراضي ووضع تدابير محدّدة لمنع الإفلات من العقوبة.

٦٤ - السيد هامبورغر (هولندا): قال إنه يبدو أن اللجنة قفزت من الأولويات إلى أنشطة ليست لها خطة محدّدة. فبينما

(من بينها خمس منظمات دولية غير حكومية) جاءوا من مختلف أنحاء البلد. وتعمل المنظمات المعنية في مجالات مختلفة مثل الدين، وحقوق الإنسان، وبناء السلام، ومنع الصراعات، والتنمية، والبيئة، والإيدز، والشباب، والمرأة، والنقابات العمالية. وتم اقتراح الأهداف ذات الأولوية، والنتائج المتوقعة، والإجراءات المتعلقة بالأولويات الثلاث التي حُدّدت في اجتماع تشرين الأول/أكتوبر. وقُدِّمت الوثيقة الموجزة رسمياً إلى الحكومة وأُرسلت صورة إلى عملية الأمم المتحدة في بوروندي.

٥٨ - ولتشجيع الحكم السليم، اقترحت المنظمات جملة أمور من بينها تعزيز قدرة مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني؛ وإنشاء منتديات دائمة للحوار والتشاور فيما بين الأطراف الفاعلة الرسمية وغير الرسمية على جميع المستويات؛ وتشجيع الشفافية في أسلوب الحكم ومحاربة الفساد والاختلاس.

٥٩ - ولتعزيز سيادة القانون وقطاع الأمن، اقترحت المنظمات تأمين استقلال السلطة القضائية، بإنشاء لجنة للخدمات القضائية تُنتخب بالكامل من بين الأعضاء، وجعل السلطة القضائية مستقلة ذاتياً، وتزويدها بالموارد التي تحتاجها للقيام بعملها؛ وضمان احترام حقوق الإنسان عن طريق إنشاء وكالة وطنية لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، والتوعية ببرامج السلام، وتدريب المسؤولين المنتخبين ومنظمات المجتمع المدني وقوات الدفاع والأمن في مجال حقوق الإنسان؛ وإنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة ومحكمة دولية جنائية لبوروندي؛ وتعزيز ومواءمة قدرات قوات الدفاع والأمن؛ وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل بين الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية؛ ونزع السلاح المدني.

٦٠ - ولتعزيز تعافي المجتمعات المحلية، اقترحت إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائدين، والأشخاص المشردين،

الأحزاب السياسية، بالتعاون مع المجتمع المدني. وتُعد العدالة والمصالحة والحكم السليم والأمن واحترام حقوق الإنسان من الأمور الحاسمة لتحقيق السلام المستدام. ويُعرب الاتحاد الأوروبي عن سروره لأن الحكومة قد اتخذت مؤخراً مبادرات لمحاربة الفساد ويرحب بجهودها لإقامة سلطة قضائية مستقلة.

٧١ - الرئيس: قال إن ممثل الجماعة الأوروبية طلب أن يشارك في بحث هذا البند.

٧٢ - وبناءً على دعوة الرئيس، أخذ السيد فلزويلا (الجماعة الأوروبية) مكانه على مائدة اللجنة.

٧٣ - السيد فلزويلا (الجماعة الأوروبية): قال إنه يود أن يعرف ما إذا كانت الحكومة تعتزم تمويل المشاريع عن طريق صندوق بناء السلام وحده أو ما إذا كانت تعتزم استخدام أموال من مصادر أخرى.

٧٤ - وأضاف أنه من المهم متابعة الاجتماع السابق عن طريق تحديد الأولويات الحقيقية. ومن الواضح أن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وتوقيع اتفاق للسلام من الأمور الأساسية لعملية توطيد السلام. وقال إنه ينبغي إدراج المقترحات حسب أولويتها وينبغي أن تتضمن تفسيراً واضحاً لما تنطوي عليه من مخاطر على كل مستوى. وتتفق الجماعة الأوروبية مع ممثلي فرنسا وبلجيكا على ضرورة ربط المشاريع المختلفة بصورة ما وعلى أنه ينبغي أن تشكل جزءاً من استراتيجية أوسع. وينبغي أن يكون هناك أيضاً إطاراً زمني ومعايير لتقييم التقدم.

٧٥ - الرئيس: قال إن ممثلة كندا طلبت أن تشارك في بحث البند.

٧٦ - وبناءً على دعوة الرئيس، أخذت السيدة هولان (كندا) مكانها على مائدة اللجنة.

تحتاج بوروندي إلى الدعم في مجالات كثيرة، فإن مهمة اللجنة الرئيسية هي مساعدة الحكومة على وضع استراتيجية محدّدة لبناء السلام.

٦٥ - وأضاف أن وفده يتفق مع ممثل غينيا - بيساو على أنه يلزم دعم الميزانية لمساعدة الحكومة على القيام بعملها؛ غير أنه من المهم أيضاً تعزيز القطاع الحكومي. وقال إن أمام المؤسسات من قبيل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور رئيسي تقوم به في هذا الصدد.

٦٦ - ويُعد الإدماج السياسي الكامل عاملاً رئيسياً في عملية توطيد السلام، ومن الأمور الحيوية أنه ينبغي إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على المستوى القطري وفي اجتماعات اللجنة على حدٍ سواء. وينبغي للحكومة بوروندي أيضاً إشراك الجهات المانحة بدرجة أكبر على المستوى المحلي. وأخيراً، فإن إتاحة وثائق الجلسة في وقت مبكر سوف يكون موضع تقدير. كما أن وجود جدول أعمال مشروع وخطة عمل من شأنه أن يساعد أيضاً على تسهيل المناقشات في اللجنة.

٦٧ - الرئيس: قال إن ممثلة الجماعة الأوروبية طلبت أن تشارك في بحث هذا البند.

٦٨ - وبناءً على دعوة الرئيس، أخذت السيدة لينتونين (الجماعة الأوروبية) مكانها على مائدة اللجنة.

٦٩ - السيدة لينتونين (الجماعة الأوروبية): استرعت الاهتمام إلى رسالة من الاتحاد الأوروبي إلى رئيس اللجنة بشأن الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بلجنة بناء السلام.

٧٠ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يشيد بجهود الحكومة من أجل حل الصراع مع جماعات المتمردين الباقين ويشجّعها على تعزيز العملية الديمقراطية عن طريق الحوار مع مختلف

الكبرى غالباً ما يعبرون الحدود، فإن اليابان توصي باتخاذ نهج إقليمي لإزاء بناء السلام. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة الاستفادة من "اللجنة الثلاثية المشتركة زائد واحد" والإطار الإقليمي القائم في محاولة لإزالة بذور الكراهية عن طريق الفهم المشترك لتاريخ المنطقة وأسباب الصراع. وأخيراً، من الضروري إضفاء الطابع المهني على قوات الشرطة وقوات الدفاع الوطني وبذل كل جهد لمنع تداول الأسلحة الصغيرة التي تنتشر حالياً على نطاق واسع في البلد. وأضاف أنه يريد أن يعرف ما اتخذته الحكومة من خطوات تحقيقاً لهذه الغاية ونوع المساعدة المطلوبة من المجتمع الدولي.

٨٢ - وقال إن حكومته أيدت مبادرات عديدة لم يُذكر أي منها في وثيقة تحديد الطريق. وسوف تُقدّم قائمة بالمساهمات إلى مكتب دعم بناء السلام على أمل أن يتم التعبير عنها بشكل لائق في المستقبل.

٨٣ - السيد توليدو (شيلي): قال إن وفده سوف يكون ممثلاً لو تلقى المزيد من المعلومات بشأن تدابير التنمية الاجتماعية. ومن الواضح أن التنمية الاجتماعية تُعد أحد المشاريع الجارية ولكنه سوف يكون من المفيد لو استطاعت الحكومة تقديم قائمة بالأولويات. وأضاف أن وفده يود الحصول أيضاً على معلومات بشأن مسألة استحقاق الأراضي ودعم الميزانية.

٨٤ - الرئيس: قال إن ممثل رواندا طلب أن يشارك في بحث البند.

٨٥ - وبناءً على دعوة الرئيس، أخذ السيد نزينجمانا (رواندا) مكانه على مائدة اللجنة.

٨٦ - السيد نزينجمانا (رواندا): قال إنه من المهم بشكل خاص بناء الثقة فيما بين جميع الأطراف على الأرض. وبمجرد إقامة الثقة المتبادلة، سوف يكون من الممكن تقييم التقدم والشروع في عملية فعلية بدلاً من سلسلة إجراءات

٧٧ - السيدة هولان (كندا): قالت إن كندا تأسف لاستمرار ضعف الشراكات السياسية في بوروندي، حيث أن هذا يقوّض من التقدم في عملية بناء السلام والحكم السليم على وجه الخصوص. وأضافت أن التعُدُّية أساسية للرفاه السياسي لهذا البلد كما هي أساسية لبناء الثقة الدولية كحافز للاستثمار الأجنبي المباشر.

٧٨ - وقالت إنها توافق على مجالات الأولوية التي حُدِّدت في وثيقة تحديد الطريق ولكنها سوف تكون ممتنة لو حصلت على تقييم مشترك تقوم به بوروندي للتدخلات الحرجة التي سوف يكون لها عائد مضاعف، وخاصة توجيه عملية السلام من خلال فترة انتقالية.

٧٩ - وفيما يتعلق بالحاجة إلى دعم الميزانية وعدم القدرة على دفع الرواتب فإن وجود بيانات أكثر تفصيلاً عن الاحتياجات الماسة من شأنه أن يمكّن اللجنة من إجراء مناقشة أكثر تحديداً. وأخيراً، أبلغت اللجنة بأن كندا سوف تقدّم ٢٠ مليون دولار لصندوق بناء السلام خلال الثمانية عشر شهراً القادمة.

٨٠ - السيدة ملادينيو (كرواتيا): قالت إن الأولوية الرئيسية تتمثل في إصلاح قطاع الأمن وإقرار سيادة القانون وتعزيز السلطة القضائية. ورُحِّبَت بوثيقة تحديد الطريق وأعربت عن أملها في أن تؤدي إلى ما يشبه خريطة الطريق أو خطة عمل تتضمن معايير بالنسبة لبوروندي والمجتمع الدولي على حدٍ سواء. وأضافت أنه على الرغم من المناقشات الأخيرة بشأن هذه المسألة، لم يتم إدراج التعليم وعمالة المرأة ضمن المجالات ذات الأولوية.

٨١ - السيد أوشيما (اليابان): قال إن اليابان عقدت مؤخراً عدة اجتماعات رفيعة المستوى مع حكومة بوروندي، أكدت خلالها على أهمية إنشاء آلية راسخة للحوار. ونظراً لأن المتحاربين والمتمردين في منطقة البحيرات

مبادرات تجري حالياً، ولكنها لم تقدّم أي مؤشر عمّا هو مطلوب في المستقبل. ومن الواضح أن اللجنة لا يمكنها اتخاذ أي قرار بشأن آلية التمويل التي ينبغي استخدامها إذا لم تكن تعرف ما يلزم تحقيقه والأموال المطلوبة.

٩٠ - وأضاف أن وفده يشعر أيضاً بأسف بالغ لأن الأمانة أخذت على عاتقها زيارة بوروندي دون إذن من اللجنة. وقال إن من مسؤولية اللجنة وليس الأمانة تقديم المشورة للحكومات بشأن نوع المعلومات المطلوبة. ويلزم أن تتجاوز لجنة بناء السلام مرحلة إصدار البيانات والتماس الهبات. فقد حان الوقت للوصول إلى جوهر المسألة وتحديد ما ترغب في تحقيقه بدقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

منفصلة. ومن الأمور الحاسمة أيضاً أنه ينبغي للحكومة أن تحصل على دعم للميزانية من أجل تنفيذ برامجها. ويلزم أن تتخذ اللجنة إجراء عاجلاً نظراً لأن الموقف على أرض الواقع يمكن أن يتدهور في أي وقت.

٨٧ - السيد ملروز (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يتفق مع ممثلي الدانمرك وفرنسا والمملكة المتحدة على أنه ينبغي للجنة التركيز على تحديد الثغرات واستراتيجية بناء السلام. ويتفق وفده أيضاً مع الموقف الذي اتخذته عدة ممثلين على أنه ينبغي للجنة أن تكون حريصة فيما يتعلق بدعم الميزانية كنشاط روتيني للصندوق، نظراً لأن هذا الدعم يُعد موضع اهتمام جهات مانحة أو مؤسسات مالية دولية أخرى.

٨٨ - السيدة غالاردو هرنانديز (السلفادور)، نائب رئيس اللجنة: قالت إنه من المهم إجراء حوار منتظم وشامل من أجل استمرار الثقة في عملية السلام. وسوف يكون من بين طرق تشجيع ثقافة الحوار تحويل اللجنة الوطنية إلى هيئة دائمة. ومن الضروري أيضاً تدريب وتزويد قوات الأمن وإصلاح النظام القضائي؛ غير أن هذا لا يمكن أن يتحقق بدون مساعدة على المدى المتوسط والمدى البعيد. ويمكن لوكالات معينة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، أن تسهم ليس فقط عن طريق تقديم المساعدة المالية، ولكن أيضاً عن طريق تشجيع التعليم لأغراض السلام. وأخيراً، ينبغي ألا تقتصر المصالحة الوطنية على مشاريع معينة ولكن ينبغي أن تكون جزءاً من العمل المستمر الذي تقوم به اللجنة الوطنية.

٨٩ - السيد عبد العزيز (مصر): قال إنه ينبغي تأجيل الاجتماعات إذا كانت الوثائق الضرورية غير متاحة بجميع اللغات الرسمية. وأضاف أن وفده يأسف لأن اللجنة لم تعط لبوروندي مؤشراً دقيقاً عمّا هو مطلوب فيما يتعلق "بتحديد الثغرات". ونتيجة لذلك، تضرعت وثيقة تحديد الطريق قائمة